

كفاءة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي

بالمملكة العربية السعودية

" أننا نلتزم أمامكم أن نكون من أفضل دول العالم في الأداء الحكومي الفعّال لخدمة الوطن، وسنلتزم برفع كفاءة الإنفاق العام وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والحد من الهدر "

ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز.

المقدمة

تولي العديد من الدول أهمية بالغة بعمليات كفاءة الإنفاق، وبناء الاستراتيجيات التي تضمن نجاحها سعيًا لاستثمار فوائدها؛ خاصة وأن كفاءة الإنفاق يرتبط بالاقتصاد الذي يعد شريان الحياة لأي دولة تبحث عن الاستدامة.

بداية فرضت تداعيات جائحة كورونا المستجد على الاقتصاديات العالمية نفسها، ورسمت هذه الجائحة على مشهد الاقتصاد حول العالم، علامات قد يكون من الصعب محوها خلال السنوات القليلة القادمة، وهو ما ضاعف من جهود المؤسسات في عمليات كفاءة الإنفاق سعيًا لتحقيق الاستدامة أملاً في الارتقاء وتحقيق الطموحات المستقبلية، ولعل هذا الأمر يمكن أن نضعه تحت بند التوجهات العالمية.

أما في المملكة العربية السعودية فكفاءة الإنفاق لها أهمية خاصة الآن وخلال العقد القادم وما بعده، حيث تلعب هذه الكفاءة دوراً مهماً في تمكين المملكة من أن تصبح نموذجاً ناجحاً ورائداً في كفاءة الإنفاق والاستدامة المالية من أجل تحقيق اقتصاد مزدهر، وتعد كفاءة الإنفاق أحد مستهدفات رؤية المملكة 2030، وركيزة أساسية من ركائز تحقيق برنامج التوازن المالي، وهو البرنامج الذي يهدف إلى تعزيز فاعلية التخطيط المالي، وكفاءة الإنفاق الحكومي، وتسهم عمليات كفاءة الإنفاق في تحقيق الدول لأهدافها؛ لذا تحرص هذه الدول على أن تضع كفاءة الإنفاق ضمن خططها التطويرية.

وتعني كفاءة الإنفاق استخدام جميع الموارد البشرية، والمالية، والتشغيلية بكفاءة؛ لذا فهي تدعم عمليات الانضباط الإداري، والمالي، بالمؤسسات الحكومية مما يعزز فرص هذه المؤسسات في الاستدامة وتزيد من قدراتها على التقدم والمنافسة، إضافة إلى تشجيع الابتكار؛ حيث تقيس كفاءة الإنفاق قيام المؤسسات بتنفيذ المهام المنوطة بها بأفضل التكاليف الممكنة، ولكن هذا لا يعني أن كفاءة الإنفاق تستلزم بالضرورة تقليل الإنفاق بل تعني استخدام موارد الدول بكفاءة لتحقيق أقصى استفادة ممكنة، كما تعني كفاءة الإنفاق الارتقاء بالمشروعات التنموية للدولة؛ مما يؤثر إيجابياً على نوعية الخدمات التي تقدم للمواطنين وتحقيق جودة الحياة من خلال تنفيذ أفضل لكافة المشروعات وضمان جودتها، ودعم الاستدامة لمصلحة الأجيال القادمة.

لذا فإن الحرص على نجاح استراتيجيات كفاءة الإنفاق دليل ولاء وواجب وطني يدعم الوطن ويعزز فرصه للتقدم والازدهار، وهو الأمر الذي يجب أن يكون راسخاً في الأذهان؛ حيث إن تحقيقه ليس منوط فقط بمؤسسات الدولة؛ بل بكل من يحيا فيها، ويستظل بسمائها.

مشكلة الدراسة

جميعنا يواجه خيارات كثيرة في حياته والكثير منها تستوجب علينا اتخاذ قرار حيالها. ولكي نحقق قرارات متوازنة في الأمور المالية، الشخصية، المهنية، الصحية، وغيرها الكثير. فوضوح هذه المفاهيم تساعد على التوازن في شتى الأمور لتصبح القرارات المتخذة أكثر فاعلية وتحقق رفع كفاءة الإنفاق في جميع المجالات. والجدير بالذكر أن مبدأ رفع كفاءة الإنفاق هو أحد الأهداف وأهم ركائز رؤية 2030. فالبعض يعتقد أن رفع كفاءة الإنفاق هو تقليص أو التقشف في الإنفاق، وهذا غير صحيح، فوالة الأمر – حفظهم الله – حريصون كل الحرص على توفير أفضل الخدمات للمجتمع والارتقاء بها، لذلك فالمقصود هو تعزيز الإنفاق في شتى المجالات تحت ضوابط وآليات حسب الاحتياجات والأهداف والأثر الإيجابي للمصلحة العامة. وعليه، فإن مفهوم رفع كفاءة الإنفاق ليس محصور على المستوى المؤسسي أو المشاريع أو المبادرات وغيرها، بل يشمل المستوى الشخصي والمهني كذلك. فالمبدأ هو التمييز ما بين الاحتياج والرغبة .

وكما نرى ان العالم يشهد تقلبات في الاقتصاد والأسواق، ومن الصعب معرفة الأوضاع والتطورات الممكن حدوثها، إلا أنها دون شك ستكون صعبة للغاية، وخلاصة آراء عدد من الاقتصاديين المرموقين في العالم أن أساسيات الاقتصاد العالمي في حالة انخفاض مستمر منذ الأزمة المالية السابقة.

ويوافق الكثير من خبراء الاقتصاد على أن الاقتصادات الصاعدة أصلحت سياستها الاقتصادية بشكل كبير جداً خلال السنوات الأخيرة، وأصبحت في وضع أفضل يجعلها قادرة على الصمود أمام العواصف المالية العالمية.

نحن جزء لا يتجزأ من منظومة الاقتصاد العالمي نؤثر ونتأثر به خاصة أن المورد الاقتصادي الأول لنا النفط في حالة من تذبذب الأسعار بين ارتفاع وانخفاض يوجب معه اتخاذ إجراءات قد تبدو في البدء أنها تمس حياة المواطن على الرغم أن القرارات جاءت تنظيمية في مرحلة تتطلب ترشيد الإنفاق في

بعض البنود التي لا تؤدي إلى الإضرار بالدخول الرئيسية، بل هي جاءت لتقنن من مصروفات كانت موجودة عندما كانت الموارد تسمح.

الكثير من اجتماعات العصف الذهني لنقاش أفكار جديدة أو خطط استراتيجية أو حل مشاكل معينة تكون فعاله، ولكن تقل فعاليتها بغياب مفهوم تحديد الاحتياجات لتحقيق الأهداف. فقد تكون المشكلة ليس مشكلة أساس أو الحل حلاً مؤقتاً أو غير فعال في غياب مفهوم الاحتياج. فترتيب الأولويات بناء على الاحتياجات لتحقيق أهدافنا أمر مهم جداً لاتخاذ القرار المناسب واستخدام البدائل المناسبة لتحقيق التوازن المعيشي. وكما قال تعالى (وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا) وهذا يدل على العدل والوسطية في الإنفاق، فالإسراف أو التقشف الضار أمر مدمر لأي كيان لأنه يعتبر تضييعه المال في غير مكانه.

رفع كفاءة الإنفاق في حياتنا هي ممارسات العقلاء التي تعزز من تقدم المجتمعات وتطورها وثباتها في المستقبل بأذن الله.

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية:

1. تتبثق أهمية هذه الدراسة كونها من الدراسات القليلة، والنادرة في البيئة السعودية بحسب علم الباحث التي تناولت: كفاءة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.
2. تحديد متطلبات الكفاءة الإنفاق لتحقيق النمو الاقتصادي السعودي، ومعرفة مؤشرات القياس واعتماد أساليب التحليل الذي يمكن الرجوع إليه وضع قواعد أساسية للإنفاق من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة والمجتمع.
3. من المحتمل ان تسهم الدراسة في توضيح أهمية كفاءة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، ضمن التوجه الاقتصادي لرؤية 2030.

الأهمية العملية:

1. تحليل واقع الإنفاق العام في المملكة العربية السعودية على النمو الاقتصادي.

2. الوصول إلى دليل مقترح وواضح لتعزيز كفاءة الإنفاق وتحقيق النمو الاقتصادي السعودي بحسب الرأي أن الإنفاق العام لم يصل إلى المستوى الكافي لإشباع احتياجات المواطنين.
3. تسهم هذه الدراسة في فتح آفاق جديدة لمزيد من الدراسات المستقبلية المتعلقة بكفاءة الإنفاق على النمو الاقتصادي السعودي.

أهداف الدراسة

تبرز أهمية الإنفاق الرأسمالي في أي دولة من ناحية ارتباطه بالنفقات الاستثمارية الهادفة إلى توسيع الطاقة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي في المجتمع، كما أنه يعد أحد أهم المؤشرات التي تؤخذ بعين الاعتبار في النظر لأرقام الموازنة العامة. كذلك فإن هذا النوع من الإنفاق هو أحد أدوات السياسة المالية وأن التوسع فيه يعد أحد عوامل هذا النمو الذي يُصنف كنمو اقتصادي قصير الأجل. بينما تستهدف الدول تحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل؛ ووفقاً لهذا التصور فإن الفكرة الرئيسية التي يتبناها كل من: د. سليم سليمان الحجايا ، ود. ماجد سليمان المزيني في دراستهما المنشورة في مجلة "الإدارة العامة" الصادرة عن معهد الإدارة العامة تعتمد على أن الإنفاق الرأسمالي يؤثر بشكل مباشر على إجمالي رأس المال الذي يعد أحد عوامل تحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل في المملكة العربية السعودية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة، فقد خلصت إلى فعالية السياسة المالية في الأجلين القصير والطويل من خلال الإنفاق الرأسمالي الحكومي. كذلك فإن هذا الإنفاق عامل مهم ومؤثر في النمو طويل الأجل. كما أن عامل الأسعار له تأثير إيجابي كحافز لزيادة الإنتاج. وأظهرت النتائج أن النمو الاقتصادي بالأسعار الحقيقية هو أكثر عامل يؤثر على النمو طويل الأجل. واتضح أنه بالرغم من كبر حجم الإنفاق الجاري الذي كان يشكل أكثر من 75% من إجمالي الإنفاق العام، إلا أنه لا يسهم في حدوث النمو الاقتصادي طويل الأجل من خلال عدم تأثيره على إجمالي التكوين الرأسمالي. وفي ضوء هذه النتائج يبدي كل من: د. سليم الحجايا ، ود. ماجد المزيني عدداً من التوصيات التي من بينها ما يلي: الاهتمام بشكل كبير بالإنفاق الرأسمالي؛ لأنه يحفز البيئة الاستثمارية، وزيادة الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، وتوجيه الاهتمام بشكل أكبر نحو النمو طويل الأجل، والتركيز على الاتجاهات التي تعزز الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

أهداف دراسة كفاءة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية:

1. النظر في مقدار حاجة المجتمع إلى المشاريع المختلفة والمفاضلة بينها على أساس ما يحققه كل منها من منفعة جماعية.
2. معرفة أهمية الإنفاق الحكومي في تحفيز الابتكار والإنتاجية في الأسواق المحلية، وتأثيره الإيجابي على الاقتصاد.
3. معرفة وتيرة الإنفاق الاجتماعي الموجه بشكل جيد لتعزيز مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع دون تمييز.
4. معرفة مدى تطبيق تلك استراتيجيات الإنفاق العام بما يصب في صالح رأس المال البشري والبنية الأساسية والاستثمار في توقي وتجنب المخاطر.
5. معرفة كيفية توفير البيئة المناسبة لمشاركة القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
6. معرفة مدى كفاءة الإصلاحات الهيكلية في الإنفاق العام من كونها إجراءات مالية فقط.
7. التأكد من أن كفاءة الإنفاق ربما تعد هي السبيل الوحيد المتبقي للاستدامة المالية والتي قد تحقق نتائج ملموسة.
8. معرفة مدى كفاءة الإجراءات المتبعة في توسيع الاستثمار وتسهيل ممارسة الأعمال في الدولة.
9. التأكد من الإنفاق في المجالات ذات الأولوية، خصوصاً الصحة والتعليم، التي تفيد الاقتصاد الوطني، وتقلص الإنفاق على المجالات الأخرى غير ذات الأولوية.
10. معرفة مدى كفاءة الإنفاق في تحقيق أكبر قدر من المنافع.
11. معرفة إذا كان الإنفاق بشكل يراعي حاجات الطبقات الاجتماعية المختلفة في كافة المناطق.
12. معرفة مدى مراعاة قاعدة الاقتصاد في الإنفاق العام، والترخيص والرقابة على الإنفاق.

أسئلة الدراسة

1. هل ساهم إشراك القطاع الخاص وكفاءة الانفاق في تقليص نفقات الدولة؟
2. هل ساهم برنامج صندوق الاستثمارات العامة في تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل؟
3. ماهي سياسة الضبط المالي وإدارة المالية؟ وأثرها في خفض عجز الميزانية؟
4. هل ساهمت الاصلاحات الاقتصادية والهيكلية في تقليل الاثار السلبية المرتبطة بجائحة كورونا؟
5. هل الالتزام بحجم الانفاق المخطط له يعزز النمو الاقتصادي والاستدامة المالية؟
6. أهمية برنامج التوازن المالي؟
7. الأليات والمستهدفات التي تقضي إلى تحقيق التوازن في الميزانية العامة؟
8. ماهي أهمية الأنشطة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية؟
9. ماهي المرتكزات الاساسية في التنمية الاقتصادية التي أنتجتها المملكة العربية السعودية في رؤية 2030؟
10. هل أدى التخطيط المالي وإعداد الميزانية في رفع كفاءة الانفاق والنمو الاقتصادي؟
11. ماهي العلاقة بين كفاءة الانفاق الحكومية والنمو الاقتصادي؟



EXPRO

هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية
Expenditure & Projects Efficiency Authority

الدراسات السابقة لمشروع كفاءة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية:

🚩 الدراسة الأولى: دور الحوكمة في تحسين كفاءة الإنفاق بالجامعات الحكومية السعودية

الملخص للدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأطر المفاهيمية للحوكمة في الجامعات الحكومية السعودية، ومناقشة المفاهيم الرئيسية لكفاءة الإنفاق، والكشف عن دور الحوكمة في تحسين كفاءة الإنفاق في الجامعات الحكومية السعودية. واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي للأدبيات، والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها:

- أن للحوكمة دوراً فاعلاً في تحسين كفاءة الأداء بشكل عام، ولها تأثير كبير في تحقيق كفاءة الإنفاق بالجامعات السعودية.
- أن تطبيق الحوكمة بالجامعات يسهم إيجاباً في تحديد السلطات، والمسؤوليات بوضوح وشفافية، ويعمل على تحقيق العدالة بين جميع منسوبيها، من خلال ما تقدمه مبادئ الحوكمة من فرص للتواصل والمشاركة في اتخاذ القرارات.
- أظهرت النتائج أن للحوكمة دوراً مهماً في المراجعة الشاملة والدقيقة للأنظمة؛ والتركيز على ضمان كفاءة الإنفاق، وتعظيم أثره بما يضمن استدامة الموارد، وتحسين الأداء.

- دلال بنت عبد الرحمن العريفي باحثة دكتوراه في الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية
- ريما بنت سيف بن سيف باحثة دكتوراه في الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية
- د. خولة بنت عبد الله المفيز الأستاذ المشارك في قسم الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

رابط تشعبي للدراسة \ رجاء نسخ الرابط ووضعه على قوقل

<https://jalhss.com/index.php/jalhss/article/view/699>

🚩 الدراسة الثانية: أثر الإنفاق الحكومي على كفاءة مؤسسات التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية.

الملخص للدراسة:

هدفت الدراسة الى التعرف على طبيعة العلاقة بين الانفاق الحكومي على الجامعات وكفاءة مؤسسات التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية، والى تقييم أثر الانفاق الحكومي على التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية من خلال الكفاءة. ولتحقيق اهداف الدراسة ، فقد تم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي ، و نموذج الانحدار الخطي المتعدد واختبار السببية لجرانجر كأحد تطبيقات بحوث العمليات ، وقد تمثل مجتمع الدراسة في جميع مؤسسات التعليم الجامعي الحكومية في المملكة العربية السعودية ، وقد كان من اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة وجود علاقة سببية تبادلية بين جودة التعليم وحجم الانفاق على التعليم الجامعي عند مستوى معنوية أقل من 5% كذلك توجد علاقة في اتجاه واحد بين جودة التعليم من جهة ، وبين كل

من عدد أعضاء هيئة التدريس ، وعدد الطلاب المقيدون ، عدد الطلاب الخريجين ، ونسبة الخريجين من اجمالي البطالة.

- نورة نافع الكثيري إدارة تعليم الرس في منطقة القصيم، المملكة العربية السعودية

رابط تشعبي للدراسة \ رجاء الرابط ووضعه على قوغل

https://www.eimj.org/uplode/images/photo/%D8%A3%D8%AB%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A_%D8%B9%D9%84%D9%89_%D9%83%D9%81%D8%A7%D8%A1%D8%A9_%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D9%8A_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9..pdf

🇸🇦 الدراسة الثالثة: حوكمة الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية

الملخص للدراسة:

إن الميزانية العامة لدولة هي الأداة المهمة في رسم سياستها المالية والتي تنعكس على التنمية وتحقق الأهداف الإستراتيجية والاجتماعية والاقتصادية لدولة وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح الدور الذي تلعبه حوكمة الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية في الحد من العجز ودعم الاستدامة والكفاءة والفعالية في الإنفاق والاستفادة من الفوائض والتخطيط بعيد المدى ، وذلك بعد استعراض عناصر

الحوكمة ومالها من تأثير على الميزانية العامة والاستفادة من الدراسات السابقة والتجارب الدولية في تحقيق كفاءة الميزانية العامة وفعاليتها.

وكما هو معروف أن المملكة العربية السعودية تمر في مرحلة تغير جذري وتحول كبير في الجوانب الاقتصادية والإدارية والحرب على الفساد، فيها يتم تعزيز الشفافية والرقابة والحد من الفساد المالي والإداري ورفع كفاءة الإنفاق والمشاركة المجتمعية.

وتوصلت الدراسة إلى بعض التوصيات وأن الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية لازالت بحاجة إلى مشروع إصلاح كبير في مراحل الميزانية والتخصيص المالي والشفافية والكفاءة في الإنفاق، حيث يكمن سر هذا الإصلاح في تطبيق مفهوم الحوكمة على الميزانية العامة في المملكة

- علي بن عبد الله العنزي مدينة الملك فهد الطبية، المملكة العربية السعودية
- د. بسام البسام جامعة الملك سعود

رابط تشعبي للدراسة \ رجااء نسخ الرابط ووضعه على قوقل

<https://iajour.com/index.php/eas/article/view/274/168>

✚ الدراسة الرابعة: دور حجم وكفاءة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر.

الملخص للدراسة:

ظل أنصار فلسفة الحرية الاقتصادية يصرون على مدى حقبة طويلة من الزمن، على أن قوى السوق لو تركت تعمل بحرية دون تدخل الدولة فلا بد وان تحقق الاستغلال الأمثل والكامل للموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع ، بالرغم من تعدد الأزمات التي كانت تصيب الدول الرأسمالية ، إلى أن جاء كينز ليقدم المبررات العلمية لضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، لإيمانه القوي بأن آلية السوق لا يمكنها أن تحقق الاستغلال الأمثل والكامل للموارد الاقتصادية بصورة تلقائية على الرغم من إيمانه بمبادئ السوق والمنافسة .

- رحاب أمين دسوقي معيدة بقسم الاقتصاد، جامعة بنها

رابط تشعبي للدراسة \ رجاء نسخ الرابط ووضعه على قوقل

https://fcom.stafpu.bu.edu.eg/Economy/6579/publications/Rehab%20Amin%20Desokey%20Elsaid_Master%20Thesis.pdf

✚ **الدراسة الخامسة:** مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)

الملخص للدراسة:

بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي تطورت معها كافة أدوات السياسة المالية، وانعكس هذا التطور على مفهوم الإنفاق العام باعتباره الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية، ولتوضيح تطور حجم وهيكل الإنفاق الحكومي في الجزائر استخدمت المنهج الوصفي و الأساليب القياسية الحديثة.

- طارق قدوري تخصص نقود وتمويل
- أ.د. لخضر مرغاد

رابط تشعبي للدراسة \ رجاء نسخ الرابط ووضعه على قوقل

<https://core.ac.uk/download/pdf/78194828.pdf>

المنطلقات النظرية

1. النظرية الكلاسيكية:

أشار آدم سميث على أن الدولة يزداد نفعها بقدر عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي وأن الحكومة هي أسوأ مزارع وأسوأ صانع وأسوأ تاجر وأن الدولة يختصر نشاطها ووظيفتها على

حماية الملكية الفردية وتوفير الأمان والعدالة بجانب القيام ببعض الأنشطة العامة التي يعجز فيها نظام السوق عن إنتاجها بالكميات الكافية كالتعليم والتدريب والمواصلات لأن فوائدها الاجتماعية كبيرة وقد تفوق في بعض الحالات فوائدها الخاصة وهذا يعني أن هذه المدرسة تؤمن بالتوازن التلقائي الاقتصادي والاجتماعي بدون تدخل الدولة (المحجوب، 1980).

2. النظرية الكينزي :

انطلقت هذه المرحلة على ضفاف العيوب التي خلفها النظام الرسمالي الحر والتي كان من ابرزها تدني أجور العمال وظروفهم المعيشية وما نتج عن ذلك من اضطرابات اجتماعية وخلال هذه النظرية انعكس دور الدولة على الانفاق العام إذا أصبح أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية وليس أداة مالية فقط مما ادي إلى تزايد حجم الانفاق العام وارتفاع نسبته الى الدخل القومي (دسوقي، 2020) وأشار كينز إلى أن السبب الرئيسي في انتظام الدولة وطول فترتها يعود للتقلبات في الكفاية الحدية لرأس المال وأن هذا الانتظام وطول فترته يعود إلى (طول فترة حياة الأصول المعمرة بالنسبة للمعدل العادي للنمو الاقتصادي في فترة معينة وتكلفة الاحتفاظ بالمخزون السلعي) (الصرن، 2004).

3. النظرية الاشتراكية:

انبثق الفكر الاشتراكي من الفكر الماركسي المبني على أساس أن ملكية الأفراد لوسائل الانتاج تؤدي بالضرورة الى البطالة وسوء توزيع الدخل وإبادة ثروات المجتمع، ومعا هذه لم يعد دور الدولة مقصوراً على إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي فقط عندما يختل هذا التوازن، بل أصبحت لدولة تقوم اساساً بالإنتاج والتوزيع وبالتالي انعكس هذا التطور على النفقات العامة واتسع نطاق النفقات الاقتصادية والاجتماعية وازداد حجمها بصورة كبيرة (دسوقي، 2020).

4. النظرية الاقتصادية:

اهتمت النظرية الاقتصادية بدراسة العلاقة بين الحاجات الكثيرة والمتنوعة والمتجددة وبين الموارد المحدودة والنادرة لإشباع أكبر قدر من الحاجات الإنسانية من خلال تنمية الموارد المتاحة وإستخدامها بكفاءة، وهذا يعني أن الكفاءة مصطلح يربط بين المدخلات والمخرجات وتتضمن بوجه عام من مكونين أساسيين هما الكفاءة الفنية والكفاءة التخصيصية (التوزيع) فالكفاءة الفنية تعني قدرة الوحدة الإنتاجية على تحقيق أعلى ناتج ممكن باستخدام قدر معين من المدخلات، أما الكفاءة

التخصّصية تعني تحقيق أفضل تخصيص ممكن للموارد المتاحة في ضوء الأسعار النسبية لهذه الموارد فإذا امكن الوصول الى اقصى ناتج ممكن من الناحية الفنية وافضل توزيع ممكن للموارد من الناحية (Farrell, 1957) التخصّصية فإننا نحصل على ما يسمى بالكفاءة الاقتصادية).

المنهجية وطرق البحث

نتطلع لمنهجية البحث الوصفي بشكل كافي وذلك لجمع عدد كافي من البيانات لخلق أجوبة منطقية للتساؤلات المبهمة، ولربط تلك التساؤلات والظواهر وتفكيكها وتحليلها وإستنباط كافة الأحكام والقواعد المرتبطة بها فينساق ذلك بالمنهج التحليلي، هدفنا الوصول إلى المُسلمات والنظريات والمعارف العامة، لتتقلنا إلى الجزئيات الملموسة ليتم إستنتاج التوقعات المستقبلية منها وفي ضوء ذلك سنستخدم المنهج الاستنباطي.

أدوات الدراسة

أنواع الأدوات التي تناسب طبيعة الرسالة وكيف تستخدم لتحقيق نتائج أفضل؟

الاستبانة:

وهي عبارة عن أداة من أدوات البحث العلمي تستخدم لجمع المعلومات، وتحتوي بالعادة على مجموعة من الأسئلة البسيطة التي تكشف عن ميول ورغبات الأشخاص، حيث يتم توزيع الاستبيان على الفئة المستهدفة من الأشخاص لتعبئتها بما يتناسب مع رغباتهم، ومن ثم يتم تحليلها عن طريق برنامج التحليل الإحصائي، أما حديثاً يتم توزيع استبيانات عن طريق مواقع الإنترنت، حيث يتم تحديد الفئة المراد الوصول إليها ومن ثم إرسال الاستبانة لتعبئتها وجمع البيانات اللازمة، فإذا كان البحث العلمي يستهدف فئة كبيرة من الناس، فإن الاستبيان عن طريق مواقع الانترنت لن يصل لكافة فئات المجتمع، وكذلك يفقد البحث العلمي حقه بالشمولية، وسيعطي نتائج عامة على المجتمع، ولا بد توافر شرطين أساسيين بالاستبانة وهما الصدق والثبات، ويفضل أن تكون قصيرة وبسيطة ومفهومة من قبل الجميع.

المقابلة:

وهي نوع مهم جداً من أدوات البحث العلمي وتتم عن طريق إجراء حوار بين الباحث العلمي والعينة المختارة التي يقوم عليها موضوع البحث الأساسي، فإذا تم استخدام المقابلة كأداة من أدوات البحث العلمي فيجب تجهيز جميع الأسئلة التي يتم طرحها على الشخص المقابل، ومن ثم جمع جميع الأجوبة وتحليلها.

الملاحظة:

حيث يقوم الباحث بجمع المعلومات عن طريق مراقبة سلوك وأداء عينة معينة، وهي العينة المستهدفة، حيث يجب على الباحث ملاحظة جميع سلوكيات وعناصر المجتمع، وهناك نوعان من الملاحظة وهي ملاحظة مباشرة وملاحظة غير مباشرة، فالملاحظة المباشرة يتم مراقبة سلوك بعض الأشخاص بشكل مباشر، أما في الملاحظة غير المباشرة يتم مراقبة سلوك الأشخاص بشكل غير مباشر لجمع المعلومات، مثل مراقبة سلوك مجموعة من الأطفال.

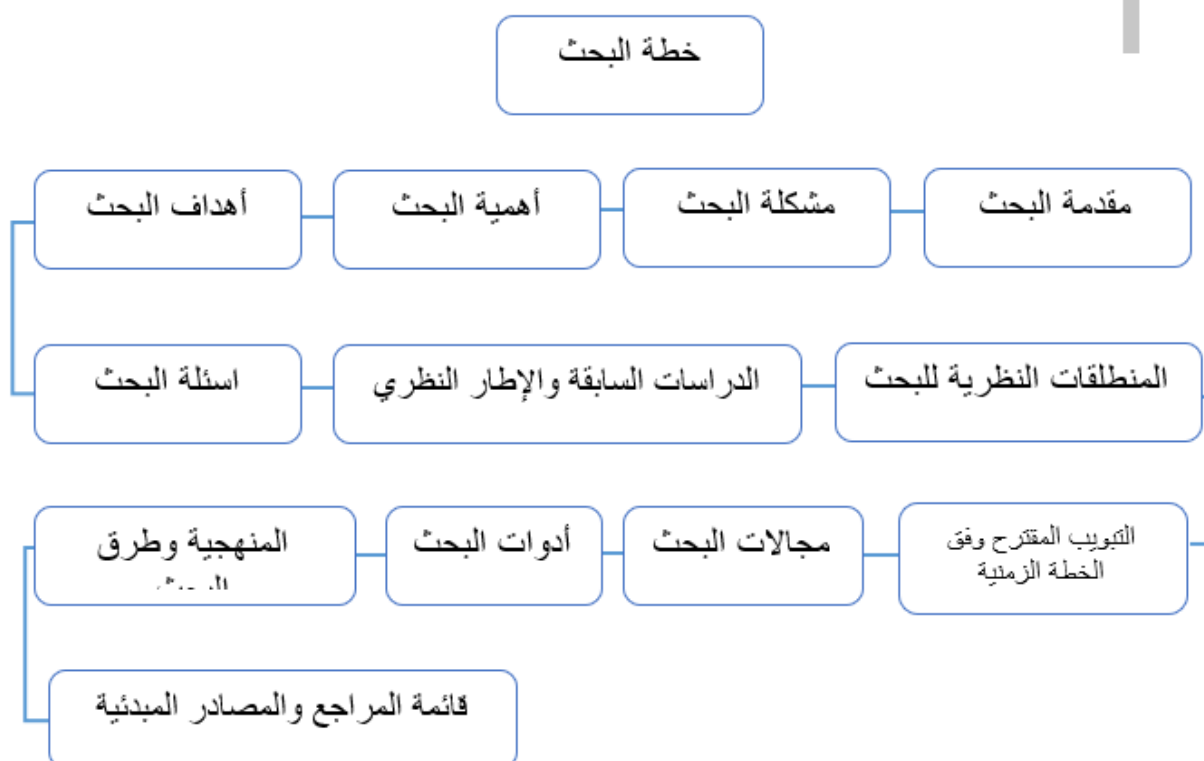
مجالات الدراسة

الحدود الموضوعية: ركزت الدراسة الحالية على كفاءة الانفاق على النمو الاقتصادي السعودي من خلال (إيجاد مؤشرات الأداء، ومؤشرات كفاءة الانفاق، واستخدام المؤشرات المتحصل عليها لإيجاد منحى الكفاءة وتحديد مقدار الهدر في الإنفاق).

الحدود المكانية: تتمثل بدراسة كفاءة الانفاق ومشكلة التفاوت الزمني خلال السنة المالية للاقتصاد السعودي.

الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية بالمدة المحصور بين (.....) وحسب البيانات المتوفرة بالنسبة للاقتصاد السعودي الخاصة بالإنفاق.

التبويب المقترح وفق الخطة الزمنية



قائمة المراجع والمصادر المبدئية:

1. العريقي، دلال وآخرون (2022)، "دور الحوكمة في تحسين كفاءة الإنفاق بالجامعات الحكومية السعودية"، مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع: العدد (81).
2. دسوقي، رحاب أمين، (2020)، "دور حجم وكفاءة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر"، رسالة ماجستير، جامعة بنها، كلية التجارة والاقتصاد.
3. الحسيني، إسر عادل (2012)، "هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية"، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الجيزة، مصر.

4. المعموري، محمد علي موسى (2015)، " تعزيز كفاءة الإنفاق العام بين متطلبات الكفاءة وتحديد مؤشرات القياس في الاقتصاد العراقي " هيئة التعليم التقني، مركز تطوير الملاك.
5. هاشم، ايمان أحمد (2021)، " تقييم كفاءة الإنفاق العام في مصر "، المجلة الدولية للتنمية، المجلد (10)، العدد الأول.
6. العدل، ضياء فتحي (2020)، " كفاءة الإنفاق العام على التعليم في مصر مقارنة بمجموعة من دول منطقة الشرق الأوسط"، المعهد العالي للعلوم الإدارية بالمنزلة.
7. المعموري، محمد علي موسى (2015)، " قياس كفاءة الإنفاق في الاقتصاد العراقي للمدة 2006-2013"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (96)، المجلد (23).
8. الباز، هبة محمود (2016)، " قياس كفاءة الإنفاق العام في مصر ومقترحات للارتقاء بها"، سلسلة كراسات السياسات، عدد (2).
9. الخريجي، مشاعل بنت فهد (1442)، " قياس كفاءة الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة بمجموعة الدول العشرين (G20)" قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود.
10. الدعيمي، زينب جبار عبد الحسين (2018)، " إنتاجية الانفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية" رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
11. مركز دراية للدراسات والمعلومات (2016)، " الإنفاق العام على قطاع الانشاءات نحو استراتيجية اقتصادية كلية"، إدارة الدراسات والتطوير، إدارة التسويق، الرياض.
12. الحجايا، سليم سليمان. عدنيات، محمد خليل (2017)، " الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الأردن للفترة (1984-2014)"، المجلة الأردنية للعلوم والاقتصاد، المجلد (4) العدد (2).
13. المحجوب، رفعت. (1990). المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة مصر.
14. د. طه عمر ، كفاءة الانفاق (2022) "عمادة التطوير والجودة في جريدة رسالة الجامعة بجامعة الملك سعود.
15. الصرن، رعد حسن. (2004). نظريات الإدارة والأعمال – دراسة لـ 401 نظرية في الإدارة وممارساتها ووظائفها، دار الرضا للنشر والتوزيع.

Farrell, M. J. (1957). The measurement of productive efficiency. Journal of the Royal Statistical Society: Series A (General), 120(3), 253-281